Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

28 Janvier 2010
28 يناير 2010

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

التاريخ الراهن

● وقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجامعة محمد الخامس أكدال، على اتفاقية تعاون تهم إحداث مسلك ماستر في «التاريخ الراهن» بكلية الآداب والعلوم الإنسانية. وتهدف هذه الاتفاقية، التي تندرج في إطار تتبع تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ الذاكرة والتاريخ والأرشيف، إلى تشجيع البحث في تاريخ وذاكرة المغرب الراهن وتكوين خبرة في القضايا ذات الصلة بهما. ويلتزم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم مسلك الماستر في التاريخ الراهن، خاصة في ما يتصل بتشجيع البحوث لاسيما البحث الميداني وإحداث مكتبة متخصصة في المجال، واستقدام أساتذة مختصين من بعض المعاهد والجامعات الأجنبية المختصة في الموضوع.

Revue de Presse du

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

تقرير لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

أسماء الحالات التسعة العالقة و لوائح جديدة لضحايا الناظور والدار البيضاء

عبد الحق الريحاني

كشف تقرير لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الذي قدمه أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الأسبوع الماضي بالرباط، أنه بفضل تعميق البحث من قبل اللجنة حول المقبرتين الجماعتين بالدار البيضاء و الناظور، ارتفع عدد معلومي الهوية من الضحايا المتوفين خلال الأحداث الاجتماعية، من 27 إلى 46 بالنسبة لأحداث 1965 بالدار البيضاء ومن 26 الى 76 بالنسبة لأحداث 1981 بنفس المدينة ومن 11 إلى 16 بالنسبة لأحداث 1984 بالناظور، بالإضافة أن اللجنة تمكنت من التعرف على قبور عدد من الأشخاص الخاصة بهذه الأحداث تاكدت وفاتهم وظلت قبور مجهولة واشخاص آخرين توفوا في سياق أحداث 3 مارس 1973.

فبالنسبة للائحة النهائية للمتوفين المعروفة هوياتهم، ضحايا أحداث 1984 بالناظور الذين تم دفنهم بمقر الوقاية المدنية بالناظور والمذكورة أسمائهم بالتقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة فهم عوجة مصطفى من بني انصار، بوعرورو صلح الترحيب حكيم، فارس زهير، مرابط نجيم، عبد العزيز الجراري الفايدي يحي، عبد الخالق هواري ولوكيلي لخليفة وكلهم من مدينة الناظور أما ميمون المجاهدي فهو من ازغنغن، أما فيما يتعلق باللائحة النهائية للمتوفين المعروفة هويتهم، ضحايا نفس الأحداث بالناظور الذين تم دفنهم بمقر الوقاية المدنية بالناظور والمذكورة أسمائهم لأول مرة من قبل لجنة المتابعة فهم حسب التقرير عبد الرزاق المسعودي من ازغنغن، أزد أحمد نجيم، عامر عبد الحميد ، بودواسر عبد الله، عبسلامة مصطفى وكلهم من مدينة الناظور، وكريم الرتبي فهو من مدينة زايو.

وبخصوص المتوفين في سياق الأحداث التي عرفتها بلادنا في مارس 1973، توصلت اللجنة بعد التحريات التي قامت بها، الى التاكد أن المرحومين محمد بنونة ومولاي سليمان العلوي قد دفنا بمقبرة المسلمين الكائنة بحي المسيرة بمدينة الراشدية المعروفة بلحدب.

من أحدى جلسات هيئة الإنصاف والمصالحة ارشيف

أما الحالات التسعة التي لم تتمكن هيئة الإنصاف والمصالحة ولا لجنة المتابعة من الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين بها او الكشف عن الحقيقة كاملة بخصوصها، فيعلق الأمر بعبد الحق الرويسي الذي كان يشغل ببنك المغرب ويمارس نشاطا نقابيا والذي اختطف في 4 أكتوبر 1964 من منزله بالدار البيضاء، وعريس الشهداء المهدي بنبركة الغنية قضيته عن كل تعريف، فالتقرير يؤكد أن النتائج الممكن الحصول عليها بوسائل المجلس التي هي وسائل العدالة الانتقالية ستكون حتما محدودة، خاصة وأن تعاون الأطراف المعنية لم يرق الى المستوى المطلوب وسيبقى المجلس حريصا على متابعة كل المستجدات الخاصة بهذه الحالة والتدخل كلما توفرت له العناصر الكافية لدى الجهات المعنية من أجل الكشف عن الحقيقة في هذا الملف.، ثم الحسين المنوزي فرغم حصول القاعة بوفاته أثناء اختفاءه القسري، فان لجنة المتابعة لم تتمكن من تحديد هويا مختطفيه وظروف وفاته ومكان دفنه، نكو أحمد بن علي الذي كان تلميذا داخيا في السنة الرابعة اعدادي بثانوية ولي العهد بورزازات خلال سنة 1974، والذي اختفى في نهاية السنة الدراسية 1974 أكودار البزيد الذي كان يشتغل عونا تقنيا بالادارة الجهوية لوزارة الفلاحة بأكادير والذي اختفى في 26 مارس 1980 وهو في طريقه الى عمله، الوسولي عمر الذي تلد لهيئة الإنصاف والمصالحة من تواجده خارج أرض الوطن الى حدود سنة 1994 لكن الهيئة ولا لجنة المتابعة لم تتمكنا من تاكيد أو نفي الأخبار الي راجت سنة 004 والتي مفادها أن المعني شوهد وهو يتجول بالرشيدية وارفود، الصالحي المدني الذي اعتقل سنة 1974 لمدة 15 يوما عندما أن طالبا وعند حصوله على الإجازة عين فدا متدربا بمدرسة تكوين الاطر بالقنيطرة، وقدم استقالته بتاريخ 30 مايو 1983 والتحق بالمحماة سنة 1986 واختفى يوم 13 مايو 1986، اسلامي محمد الولود بتاريخ 1 نونبر 1970 بتويسيت اقليم وجدة واختفى من منزل أخته بحي المحيط بالرباط بتاريخ 29 نونبر 1997 على الساعة التاسعة ليلا، حيث ناقش اطروحة الدكتوراة يومين قبل اختفائه وأخيرا عبد الرحمن درويش الذي كان يشتغل عاملا مهاجرا بالمانيا، عاد يوم 4 يوليوز 1999 الى المغرب رفقة عائلته لقضاء عطلته، فشوهد رفقة 3 عناصر مجهولة الهوية بتاريخ 20 يوليوز 1999 داخل سيارته، واختفت سيارته مرسيديس 250 ، وهناك قرائن قوية على اختطافه

Revue de

الأحداث المغربية

الدفاع يقترح حضور حرزني ليستمع لمزاعم تعذيب معتقلي شبكة التهجير السري!

هل هؤلاء المتهمون يفترون على المحققين أم أنهم على حق؟ سؤال طرحه المحامون في ملف شبكة التهجير السري الذين طالبوا باحضار رئيس الفرقة الوطنية للشرطة القضائية والمسؤول عن جهاز الديستي. آخرون اقترحوا حضور أحمد حرزني رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان ليسمع حكايات عن صنوف من التعذيب وانتهاك الحقوق قد تعود به إلى زمن قيل إنه ولى.

وجوه شاحبة تقتعد الكراسي الخشبية. كل منها ينتظر دوره ليحكي لهيئة المحكمة «ما عاناه في ضيافة رجال عبد اللطيف الحموشي بتمارة» على حد قولهم، وما «قاساه» لدى رجال خيام رئيس الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالمعاريف... وفي الجهة المقابلة أقرباء، درفوا الدموع وكثير منها قاسى مرارة الزج بمعيلها في ملف غامض لم يسقط كل الرؤوس.

«اقتادوني إلى غابة، لا أسمع سوى زقزقات الطيور واطلاق الرصاص» يقول متهم أمام هيئة محكمة الجنايات بالدار البيضاء زوال أول أمس الثلاثاء. «هناك قضيت أسبوعا كاملا ما بين 20 مارس إلى 28 منه من السنة المنصرمة» يضيف. نفى المتهم أية علاقة له بشبكة التهريب ولا تلقي العمولات. «أرغموني على توريط أحد عمداء الأمن بالدار البيضاء، لكنني قلت لهم إنني لا أعرفه» مستغربا عن «سبب رغبتهم في الزج برجال أمن مثلهم في الملف».

صاح أحد المتهمين «إنني رفضت التوقيع على محضر الفرقة الوطنية». عميد شرطة يقطن في حينا قال لي لا توقع عليه راه هادوا غادين اغرقوك»، مؤكدا «التوقيع ديالهم ماشي ديالي». نفى المتهم أن يكون قد حجز بحوزته على جوازات سفر مزورة في سيارة سلمتها له سيدة تنوي بيعها. الدليل حسب المتهم أن السيارة لم تتم مصادرتها بل أعيدت إلى صاحبتها. لم يتوان المتهم بدوره في القول «إن محققي الفرقة الوطنية هددوني بإعادتي إلى تمارة إذا لم أوجه الاتهام لأشخاص لم أتعرف عليهم سوى في سجن عكاشة».

من محجوزات الشبكة

تواتر ذكر معتقل تمارة وصنوف التعذيب التي زعم من استمع إليهم من المتهمين في ملف شبكة التهجير بل أيضا شبكة الناظور، دفع أحد المحامين بهيئة الرباط إلى المطالبة باستدعاء رئيس الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، فهم «ليسوا معصومين ولا يتمتعون بأي حصانة» على حد قوله، وهو ما علق عليه أحد المحامين بالدار البيضاء «على أحمد حرزني الحضور شخصيا ليسمع عن «التعلاق» وصنوف التعذيب التي قيل إنه وضعت الضمانات لضمان عدم استمرار مثل تلك الانتهاكات».

لم يكتف الدفاع بالمطالبة باستدعاء رئيس الفرقة الوطنية، بل أيضا إحضار جهاز نقال حجز من موكله، والذي قال إنه تمت تعبئته لدى تواجده في ضيافة الفرقة الوطنية. المحكمة رفضت قبول طلب استدعاء رئيس الفرقة الوطنية وإحضار الهاتف المحجوز. النيابة العامة طالبت بدورها استبعاد الطلب، ممثلها قال «إن المتهمين قد يكونوا عذبوا من طرف جهة أخرى غير محققي الفرقة الوطنية». الدفاع طالبها بالكشف عن هاته الجهة. وطالب باستدعاء عبد اللطيف الحموشي المسؤول عن جهاز الديستي. المحكمة رفضت الطلب دون مداولة. الدفاع طالب بتدوين أن قرار الرفض تم دون مداولة ودون ذكر اسم جلالة الملك في محضر الجلسة.

ضابط شرطة ممتاز رئيس المحطة البحرية بطنجة نفى تعامله مع أفراد الشبكة ولا تلقيه عمولات ولا حتى معرفته بمن ذكر اسمه في التحقيقات. بل لم تتم مواجهته به حتى لدي قاضي التحقيق الذي قال إنه رفض ذلك، وهو الإنكار ذاته الذي تشبث به مفتش شرطة ممتاز وكذا مفتش ممتاز استمع إليهما، قبل أن تؤجل الجلسة لاستكمال الاستماع إلى عناصر الأمن في الملف يومه الخميس.

غصت القاعة بأقرباء المتهمين من زوجات وأمهات بل وصغار ملأ أحدهم فناء المحكمة بالصراخ طيلة الجلسة، فالصغير لم يستسغ كتمان ما قاساه جراء فراق والده الشرطي الذي كان من المفترض أن يلاحق المجرمين ليجد نفسه في قفص الاتهام إلى جانب سبعة وخمسين متهما وضعوا رهن الاعتقال الإحتياطي منذ تفكيك شبكة للتهجير السري التي تضم رجال أمن ودركيين وجمارك ومدنيين متهمين بتكوين عصابة إجرامية متخصصة في تنظيم الهجرة السرية مقابل عمولات تراوحت ما بين 50و 70 الف درهم.

■ أوسي موح لحسن

Revue de Presse